



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/46/309 —  
S/22807  
18 July 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة السادسة والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والأربعون

رسالة مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ وموجهة  
الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية  
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيا الوثائق الختامية لمؤتمر القمة الاقتصادي الذي  
عقد في لندن في الفترة من ١٥ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وهي مؤلفة مما يلي :

المرفق الاول : الإعلان الاقتصادي : بناء المشاركة العالمية

المرفق الثاني : الإعلان السياسي : تعزيز النظام الدولي

المرفق الثالث : الإعلان المتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية وعدم انتشار  
الأسلحة النووية والبكتريولوجية والكيميائية

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق  
الجمعية العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) د. ه. أ. هاناي

## المرفق الاول

### الإعلان الاقتصادي

#### بناء المشاركة العالمية

- ١ - نحن ، رؤساء دول وحكومات الديمقراطيات الصناعية الرئيسية السبع وممثلين الاتحاد الأوروبي ، اجتمعنا في لندن من أجل مؤتمر قمته السنوي السابع عشر .
- ٢ - لقد اكتسب انتشار الحرية والديمقراطية الذي احتفلنا به في هيوستون زخما في السنة الماضية . وتغلب المجتمع العالمي بتكاتفه على تهديد كبير للسلم العالمي في الخليج ، بيد أن شمة تحديات جديدة وفرصا جديدة تواجهنا .
- ٣ - ونسعى الى بناء مشاركة عالمية ، تستند الى قيم مشتركة ، والى تعزيز النظام الدولي . وهدفنا هو تدعيم الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وحكم القانون والإدارة الاقتصادية السليمة ، إذ في هذه مجتمعة مفتاح الازدهار . ولتحقيق هذا الهدف ، سنعمل على إيجاد نظام متعدد الاطراف لا مرء فيه ، مأمون وقابل للتكيف تجري فيه المشاركة في المسؤولية على نطاق واسع وعادل . والاساس في هدفنا هو الحاجة الى منظومة للأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية ، وتوجيه مزيد من الاهتمام الى مسألة انتشار ونقل الأسلحة .

#### السياسة الاقتصادية

- ٤ - على مدار العام الماضي ، حافظ بعض اقتصاداتنا على نمو طيب ، في حين تباطأ أغلبها وعانى بعضها من انتكاس . ولكن تم تلافي حدوث انتكاس عالمي . والشك الذي خلقته أزمة الخليج أصبح وراءنا الآن . ويسرنا أن هناك الآن دلالات متزايدة للانتعاش الاقتصادي . وقد نحقق أيضا تقدم في تخفيض أكبر الاختلالات التجارية واختلالات الحساب الجاري .
- ٥ - وأهدافنا المشتركة هي تحقيق انتعاش متواصل واستقرار في الاسعار . وتحقيقا لذلك ، فإننا عازمون على الاستمرار في الاستراتيجية المتوسطة الاجل التي اعتمدتها مؤتمرات القمة السابقة ، وحتى من خلال عملية تنسيق لسياساتنا الاقتصادية . وقد

تضمنت هذا الاستراتيجية توقعات تضخمية وهيأت الأحوال الكفيلة بتحقيق نمو قابل للإدامة وفرص عمل جديدة .

٦ - لذا فإننا نتعهد بتنفيذ سياسات مالية ونقدية ، التي تعبر عن الأحوال المختلفة في بلداننا ، وتوفر في نفس الوقت الأساس اللازم لوجود أسعار فائدة حقيقية أقل . وفي هذا الصدد ، يعتبر التقدم المتواصل في تخفيض عجز الميزانيات مسألة أساسية . لأن هذا ، بالإضافة الى الجهود التي تبذل حاليا لتخفيض العوائق الماثلة أمام التوفير الخاص ، سيساعد في إحداث زيادة في الوفورات العالمية المطلوبة لتلبية الطلب على الاستثمار . ونرحب أيضا بالتعاون الوثيقة في أسواق الصرف والعمل المضطلع به لتحسين تشغيل النظام النقدي العالمي .

٧ - وسنتابع أيضا ، بمساعدة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤسسات أخرى ، الإصلاحات الهادفة الى تحسين الكفاءة الاقتصادية ومن ثم إمكانية النمو . وتشمل هذه الإصلاحات تحقيق ما يلي :

(أ) منافسة أقوى في اقتصاداتنا ، بما في ذلك الإصلاحات التنظيمية . فذلك من شأنه أن يعزز فرص الاختيار لدى المستهلك ، ويخفض الأسعار ويخفف أعباء الأعمال التجارية .

(ب) مزيد من الوضوح ، في الإعانات التي يترتب عليها آثار مشوهة ، أو إزالة هذه الإعانات أو ضبطها ، نظرا لأن هذه الإعانات تؤدي الى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وتضخم النفقات العامة .

(ج) تحسين التعليم والتدريب ، لتعزيز المهارات وتحسين الفرص بالنسبة للعاملين والعاطلين معا ، وكذلك تحسين السياسات المسهمة في إيجاد مرونة أوسع في نظام العمالة .

(د) إيجاد قطاع عام أكثر كفاءة ، وذلك ، مثلا ، من خلال إيجاد مستويات أرفع في الإدارة ، يشمل إمكانيات التحويل الى القطاع الخاص والعمل على أساس التعاقد .

(هـ) الانتشار الواسع والسريع للابتكارات في مجال العمل والتكنولوجيا .

(و) الاستثمار الاساسي ، الخاص والعام معا في الهياكل الاساسية .

٨ - وسنشجع العمل وطنيا ودوليا لاستنباط وسائل اقتصادية فعالة التكاليف لحماية البيئة ، مثل الضرائب ، والرسوم والاذون القابلة للتداول .

#### التجارة الدولية

٩ - لا توجد مسألة لها آثار أبعد مدى على احتمالات المستقبل للاقتصاد العالمي من مسألة الاختتام الناجح لجولة أوروغواي . فإن من شأن ذلك أن يحفز النمو غير التضخمي بتدعيم الثقة ، وعكس مسار الحمائية وزيادة التدفقات التجارية . وسيكون من الجوهرى تشجيع اندماج البلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في نظام تجاري متعدد الأطراف . وسوف تضيق جميع هذه الفوائد إذا لم نختتم هذه الجولة بنجاح .

١٠ - لذلك نأخذ على أنفسنا أن نخرج من هذه الجولة بمجموعة من النتائج تتسم بالطموح والعالمية والتوازن ، يتشارك فيها على أوسع نطاق ممكن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . وينبغي أن يكون الهدف لجميع البلدان المتعاقدة هو إتمام هذه الجولة قبل نهاية عام ١٩٩١ . وسنظل ، كلا منا شخصيا ، مشتركين في هذه العملية ، ومستعدين للتدخل أحيانا مع الآخر إذا تبين أن الخلافات لا يمكن أن تحل إلا على أرفع مستوى .

١١ - ولتحقيق أهدافنا هذه ، لابد من مواصلة تحقيق التقدم في المفاوضات في جنيف في جميع المجالات في الفترة الباقية من هذا العام . والشرط الاساسي هو التحرك قدما بمهارة عاجلة في المجالات التالية في مجموعها :

(أ) الوصول الى السوق ، حيث من الضروري ، بمهارة خاصة ، تخفيض القمم التعريفية لبعض المنتجات ، مع التحرك في نفس الوقت صوب تعريفات صغرى بالنسبة لمنتجات أخرى ، كجزء من تخفيض ضخم للتعريفات ومن إجراءات مماثلة ضد الحواجز غير التعريفية .

(ب) الزراعة ، حيث يجب الاتفاق على إطار ينص على تعهدات معينة ملزمة في مجال الدعم المحلي ، والوصول الى السوق وتنافس الصادرات ، كيما يمكن الاتفاق على

تخفيضات مرحلية ضخمة للدعم والحماية في كل من المجالات ، مع مراعاة الشواغل غير التجارية .

(ج) الخدمات ، حيث ينبغي تعزيز التفاهم بشأن اتفاق عام حول التجارة في الخدمات بتعهدات مبدئية ضخمة وملزمة لتخفيض أو إزالة القيود القائمة على تجارة الخدمات وعدم فرض قيود جديدة .

(د) الملكية الفكرية ، حيث لابد من قواعد والتزامات واضحة تكون القواعد والتعهدات السارية واجبة الإنفاذ لحماية جميع حقوق الملكية تشجيعا للاستثمار وانتشار التكنولوجيا .

١٢ - وسيشجع التقدم المحرز في هذه المسائل الاتفاق النهائي في مجالات أوشك الانتهاء منها مثل النسيج والمنتجات المدارية ، والضمانات ، وتسوية المنازعات . ومن شأن اتفاق حول إيجاد آلية أفضل لتسوية المنازعات أن يؤدي إلى التزام بعدم القيام بأي عمل إلا في إطار قواعد متعددة الأطراف . ومن شأن هذه العناصر وغيرها من عناصر التفاوض بما في ذلك عملية وضع القواعد لمجموعة غات ، إذا أخذت معاً ، أن تكون المجموعة الأساسية الواسعة النطاق التي نسعى إلى تحقيقها .

١٣ - وسنسعى إلى ضمان أن يتمشى التكامل الإقليمي مع نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف .

١٤ - وكما أشرنا إلى ذلك في هيوستون ، فإن نجاح جولة أوروغواي سيتطلب أيضاً التعزيز المؤسسي لنظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف . وينبغي طرق مفهوم منظمة تجارة دولية في هذا السياق .

١٥ - وتساعد الأسواق المفتوحة على إيجاد الموارد اللازمة لحماية البيئة . ولذلك فإننا نثني على العمل الرائد الذي قامت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لضمان دعم السياسات التجارية والسياسات البيئية لبعضها البعض . ونحن نتوقع أن يحدد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة كيف يمكن استخدام التدابير التجارية على نحو مناسب للأغراض البيئية .

١٦ - ونحن مقتنعون بأنه يتعين على أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التغلب في المستقبل القريب على أية حال قبل نهاية السنة ، على الحواجز المتبقية للتوصل الى اتفاق بشأن الحد من التحريفات الناتجة عن استخدام ائتمانات الصادرات المعانة وائتمانات المعونة المشروطة . ونرحب بمبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لدراسة نظم وهياكل علاوات ائتمانات التصدير ونتطلع الى تقرير مبكر .

### الطاقة

١٧ - مازالت إمدادات النفط وأسعارها ، مثل ما بينت ذلك أزمة الخليج ، شديدة التأثير بالصدمة السياسية ، التي تدخل الاضطراب على الاقتصاد العالمي . إلا أنه تم احتواء هذه الصدمات عن طريق التشغيل الفعال للسوق ، والزيادة المستحبة في الإمدادات من قبل بعض البلدان المصدرة للنفط والإجراءات التي نسقتها الوكالة الدولية للطاقة ، ولاسيما استخدام المخزونات . ونحن ملتزمون بتعزيز مدى تأهب الوكالة الدولية للطاقة لحالات الطوارئ وتدابير الدعم التي تتخذها . وحيث أن الأزمة أدت الى تحسين العلاقات بين المنتجين والمستهلكين ، فإن من الممكن زيادة تطوير الاتصالات بين جميع المشاركين في السوق لتشجيع الاتصال والشفافية واشتغال القوى السوقية على نحو فعال .

١٨ - وسنعمل على تأمين إمدادات ثابتة للطاقة على الصعيد العالمي ، وإزالة الحواجز التي تعوق التبادل التجاري والاستثمار في مجال الطاقة ، وتشجيع وضع معايير بيئية ومعايير سلامة جيدة ، وتشجيع التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير في جميع هذه المجالات . وسنسعى أيا الى زيادة كفاءة الطاقة وتسعير الطاقة من جميع المصادر بحيث تنعكس التكاليف على نحو كامل بما في ذلك التكاليف البيئية .

١٩ - وفي هذا السياق يساهم توليد الطاقة النووية في تنويع مصادر الطاقة والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري . ومن الأساس لدى تنمية الطاقة النووية كمصدر موفر للطاقة ، تحقيق أعلى المعايير المتاحة للسلامة والحفاظ عليها ، بما في ذلك في تدبير الفضلات وتشجيع التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف في كافة أنحاء العالم . ويستحق الوضع فيما يتعلق بالسلامة في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي اهتماما خاصا . وهذه مشكلة مستعجلة ونحن نطلب الى المجتمع الدولي أن يستحدث أداة فعالة لتنسيق استجابته .

٢٠ - وينبغي أيضا تشجيع تطوير الاستخدام التجاري لمصادر الطاقة المتجددة وإدماجها في نظم الطاقة العامة لما توفره هذه المصادر من فوائد في مجال حماية البيئة وتأمين الطاقة .

٢١ - وننوي كلنا المشاركة بصورة كاملة في مبادرة الاتحاد الأوروبي لوضع ميثاق أوروبي للطاقة على أساس تساوي البلدان الموقعة في الحقوق والواجبات . والهدف هو تشجيع التبادل التجاري الحر وغير المحرف في مجال الطاقة ، وزيادة تأمين الإمدادات ، وحماية البيئة والمساعدة على الإصلاح الاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي ، خاصة بإنشاء نظام مفتوح غير تمييزي للاستثمار التجاري في مجال الطاقة .

#### أوروبا الوسطى والشرقية

٢٢ - نحیی شجاعة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وتصميمها على بناء صرح الديمقراطية والتحول الى اقتصادات سوقية ، بالرغم من الحواجز الهائلة . ونرحب بانتشار الإصلاح السياسي والاقتصادي في كافة أنحاء المنطقة . وتكتسي هذه التغييرات أهمية تاريخية كبيرة . وبلغاريا ورومانيا الآن بصدد الاقتداء ببولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا في الإنجازات الرائدة التي حققتها . وألبانيا بصدد الخروج من عزلتها الطويلة .

٢٣ - واعترافا منا بأن الإصلاح الناجح يعتمد أساسا على الجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان المعنية ، فإننا نجدد التزامنا الثابت بدعم جهودها الإصلاحية ، وإقامة علاقات أوثق معها وتشجيع اندماجها في النظام الاقتصادي الدولي . والمبادرات الإقليمية تعزز قدرتنا على التعاون .

٢٤ - وقد أصبحت الآن جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، باستثناء ألبانيا ، أعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ونرحب بالخطوات التي تتخذها البلدان التي هي بصدد تنفيذ البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي من أجل إضفاء الاستقرار على الاقتصاد الكلي . ومن الهام للغاية أن تكمل هذه البرامج بإصلاحات هيكلية مثل تحويل الشركات الحكومية الى القطاع الخاص وإعادة تشكيل هيكلها ، وزيادة التنافس وتعزيز حقوق الملكية . ونرحب بإنشاء المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية الذي منح ولاية تشجيع الانتقال الى الاقتصادات المفتوحة السوقية المنحى

وتشجيع مبادرات القطاع الخاص في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الملتزمة باعتماد الديمقراطية .

٢٥ - ووجود بيئة مواتية للاستثمار الخاص ، الأجنبي والمحلي ، على حد سواء ، حاسم بالنسبة للنمو المستمر ولتفادي الاعتماد على المساعدة الخارجية من الحكومات . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تتركز المساعدة التقنية المقدمة من القطاعات الخاصة والحكومات والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية على مساعدة هذا التحول الأساسي القائم على الأسواق . وفي هذا السياق ، نشدد على أهمية إدماج الاعتبارات البيئية في عملية إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية في أوروبا الوسطى والشرقية .

٢٦ - وتوسيع نطاق الأسواق لصادرات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية حيوي بالنسبة لهذه البلدان . ونحن نرحب بالزيادات الهامة التي سجلت بالفعل في الصادرات من البلدان ذات الاقتصاد السوقي ونتعهد بزيادة تحسين فرص وصول منتجاتها وخدماتها إلى أسواقنا ، بما في ذلك في مجالات مثل الصلب والنسيج والمنتجات الزراعية . وفي هذا الصدد ، نرحب بالتقدم المحرز في التفاوض بشأن اتفاقات الانتساب بين الاتحاد الأوروبي وبولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، وكذلك بالمبادرة الرئاسية لتعزيز التبادل التجاري التي أعلنتها الولايات المتحدة ، والتي ستكون جميعها وفقا لمبادئ مجموعة غات . وسندعم العمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتحديد التقيدات المفروضة على التبادل التجاري بين الشرق والغرب وتسهيل إزالتها .

٢٧ - وقد حشدت عملية مجموعة الأربعة والعشرين ، التي بدأها مؤتمر قمة آرث وشرستها اللجنة الأوروبية ٣١ بليون دولار من الدعم الثنائي لهذه البلدان ، بما في ذلك تمويل ميزان المدفوعات لتعزيز البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي . وتوجد برامج من ذلك القبيل في بولندا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا . ونرحب بالمساهمات المقدمة بالفعل لبلغاريا ورومانيا . ونحن بصدد تكثيف عملية التنسيق التي تقوم بها مجموعة الأربعة والعشرين ونؤكد من جديد استعدادنا جميعا لأداء الدور المطلوب منا في جهود المساعدة العالمية .

#### الاتحاد السوفياتي

٢٨ - ونحن نؤيد التحركات نحو التحول السياسي والاقتصادي في الاتحاد السوفياتي ، وعلى استعداد للمساعدة في إدماج الاتحاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي .



٢٩ - والاملاح الذي يهدف الى إنشاء الاقتصاد السوقي ضروري لخلق حوافز للتغيير وتمكين الشعب السوفياتي من تعبئة موارده الطبيعية والبشرية الضخمة . ووضع إطار واضح ومتفق عليه يمارس المركز والجمهوريات فيه مسؤوليات كل منهما هو أمر أساسي لنجاح الاملاح السياسي والاقتصادي .

٣٠ - ولقد دعونا الرئيس غورباتشوف بمقابلتنا لندناقش سياسات الاملاح وتنفيذها ، فضلا عن السبل التي يمكننا بها تشجيع هذه العملية .

٣١ - ونحن نشني على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الاوروبي للإنشاء والتعمير للدراسة التي اضطلعت بها هذه المنظمات للاقتصاد السوفياتي والتي أجريت بالتشاور الوثيق مع اللجنة الاوروبية ، استجابة للطلب الذي أبديناه في هيوستون . وتحدد هذه الدراسة كثير من العناصر الضرورية لنجاح الاملاح الاقتصادي ، والتي تشمل الانضباط المالي والنقدي وإنشاء إطار الاقتصاد السوقي .

٣٢ - ونحن ندرك كل الادراك الظروف السياسية الشاملة التي تجرى فيها هذه الاملاحات ، بما في ذلك "الفكر الجديد" في السياسة الخارجية السوفياتية حول العالم . كما نفهم أيضا كل الفهم أهمية تحويل الموارد من الاستخدام العسكري الى الاستخدام المدني .

٣٣ - ويساورنا القلق إزاء تدهور الاقتصاد السوفياتي ، الذي يسبب العسر الشديد لا داخل الاتحاد السوفياتي فحسب بل أيضا بالنسبة الى بلدان وسط وشرق أوروبا .

#### الشرق الاوسط

٣٤ - عانت بلدان كثيرة اقتصاديا نتيجة لازمة الخليج . ونحن نرحب بنجاح فريق أزمة الخليج للتنسيق المالي في حشد ما يقرب من ١٦ بليون دولار من المساعدة لتلك البلدان التي تعاني من أكبر الاضرار الاقتصادية المباشرة لازمة الخليج ، ونحث جميع المانحين على إتمام صرف المبالغ التي تبرعوا بها بسرعة . ويجري توفير مساعدة شاملة من جانب المشتركين في القمة لبلدان البحر الأبيض المتوسط وبلدان الشرق الاوسط ، وكذلك من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

٣٥ - ونعتقد أن تعزيز التعاون الاقتصادي في هذه المنطقة ، على أساس مبدئي عدم التمييز والتجارة المفتوحة ، يمكن أن يساعد في إصلاح الاضرار ويعزز الاستقرار السياسي . ونحن نرحب بخطط البلدان الرئيسية المصدرة للنفط فيما يتعلق بتوفير المساعدة المالية لغيرها من بلدان المنطقة وقرارها بإنشاء صندوق تنمية خليجي . ونؤيد إقامة صلات أوثق بين المؤسسات المالية الدولية والمانحين العرب وغيرهم من المانحين . ونعتقد أن هذا من شأنه أن يشجع الإصلاحات الاقتصادية الضرورية ، ويعزز استخدام التدفقات المالية على نحو يتسم بالكفاءة ، ويعزز استثمارات القطاع الخاص ، وينشط تحرير التجارة ، ويسهل المشاريع المشتركة ، مثل إدارة المياه ، والتي ستعتمد على مهارتنا وخبرتنا التقنية .

#### البلدان النامية والديون

٣٦ - تؤدي البلدان النامية دورا بناء بشكل متزايد في النظام الاقتصادي الدولي ، بما في ذلك جولة أوروغواي . وقد بدأ الكثير منها إصلاحات جذرية في السياسات العامة ، كما أنها تقر المبادئ التالية :

(أ) احترام حقوق الانسان والقانون ، مما يشجع الأفراد على المساهمة في التنمية ؛

(ب) التعددية الديمقراطية ونظم الادارة المفتوحة ، المسؤولة أمام الجماهير ؛

(ج) السياسات الاقتصادية السليمة القائمة على السوق لإدامة التنمية وإخراج الناس من الفقر .

ونحن نشفي على هذه البلدان ونحث غيرها على أن تحذو حذوها . والحكم السليم لا يشجع التنمية في الداخل فحسب بل يساعد أيضا في جذب التمويل والاستثمارات الخارجية من جميع المصادر .

٣٧ - إن التزامنا الراسخ بمساعدة البلدان النامية بالاقتران مع الانتعاش غير التضخمي الدائم لاقتصاداتنا وفتح أسواقنا ، سيكون أنجع سبيل نسله لتعزيز الازدهار في العالم النامي .

٣٨ - وكثير من هذه البلدان ، ولاسيما الأفقر ، تحتاج الى مساعدتنا المالية والتقنية لدعم مساعيها الانمائية الخاصة بها . وتلزم جهود لتقديم المعونة الاضافية تعزيزا لدعمنا للمسائل الانمائية ذات الاولوية كما وكيفا على حد سواء . وتشمل هذه الجهود تخفيف الفقر ، وتحسين الصحة ، والتعليم ، والتدريب ، وتعزيز الجودة البيئية لمعونتنا . ونحن نؤيد الاهتمام المتزايد الذي يجري إيلاؤه للمسائل المتعلقة بالسكان في وضع استراتيجيات التقدم القابل للاستمرار .

٣٩ - وتستحق افريقيا اهتمامنا الخاص . والتقدم الذي تحرزه الحكومات الافريقية فيما يتعلق بوضع السياسات الاقتصادية السليمة ، وتحقيق الديمقراطية ، وإقرار مبدأ محاسبة المسؤولين ، يحسن من فرصها في النمو . وهذا يجري مساعدته عن طريق دعمنا المتواصل ، المتمركز على تنشيط تنمية القطاع الخاص ، وتشجيع التكامل الاقليمي ، وتوفير التدفقات التساهلية وخفض أعباء الديون . والبرنامج الخاص لتقديم المساعدة الى افريقيا ، الذي يقوم بتنسيقه البنك الدولي ، والذي يوفر الدعم للإصلاح الاقتصادي فيما يزيد عن ٣٠ بلدا افريقيا ، يتزايد اتضاح قيمته حاليا . وسنقوم بتوفير المساعدة الانسانية لاجزاء افريقيا التي تواجه مجاعة شديدة ، وسنشجع إصلاح هياكل الأمم المتحدة لجعل هذه المساعدة أكثر فعالية . وسنعمل أيضا على مساعدة البلدان المعنية على إزالة الأسباب الأساسية للمجاعة وغيرها من حالات الطوارئ ، سواء ما اذا كانت هذه طبيعية أو ناتجة عن النزاع المدني .

٤٠ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، ما زالت اقتصادات كثيرة ، بما في ذلك الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومجالس التعاون الاقتصادي في منطقة آسينا والمحيط الهادئ ، تحقق نموا ديناميا . ونحن نرحب بجهود اقتصادات المنطقة هذه التي تقوم بتحمل مسؤوليات دولية جديدة . وما زالت البلدان الآسيوية الأخرى التي تقوم بتعزيز جهودها الإصلاحية ، تحتاج الى مساعدة خارجية .

٤١ - وفي أمريكا اللاتينية يشجعنا التقدم الذي يجري إحرازه في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية وتطورات التكامل الاقليمي . ونحن نرحب باستمرار المناقشات بشأن صندوق الاستثمارات المتعددة الاطراف ، في إطار مبادرة تشجيع الأعمال الحرة فسي الأمريكتين التي تعمل جنبا الى جنب مع الجهود الأخرى على المساعدة في خلق المناخ المناسب للاستثمار المباشر ، وزيادة تحرير التجارة وعكس اتجاه هروب رأس المال .

٤٢ - ونحن ندرك مع الارتياح التقدم الذي يجري إحرازه في إطار استراتيجية الديون المعززة . وقد استفادت بعض البلدان بالفعل من الجمع بين التعديل القوي وخفض الديون المصرفية التجارية أو ما يعادل ذلك من التدابير . ونحن نشجع البلدان الأخرى التي عليها ديون ثقيلة للمصارف على التفاوض بشأن مجموعات مماثلة من الإجراءات .

٤٣ - ونحن نلاحظ :

(أ) الاتفاق الذي توصل اليه نادي باريس بشأن خفض الديون أو ما يعادل ذلك من تدابير بالنسبة الى بولندا ومصر واللتين يجب أن تعاملتا بوصفهما حالتين استثنائيتين ؛

(ب) استمرار دراسة نادي باريس للوضع الخاص لبعض البلدان الدنيا من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل حالة بحالة .

٤٤ - وتحتاج أفقر البلدان وأكثرها مديونية الى شروط خاصة جدا . ونحن نوافق على الحاجة الى تدابير اضافية لاعفاء هذه البلدان من الديون ، على أساس النظر في كل حالة على حدة ، بحيث تتجاوز هذه التدابير الاعفاء الممنوح بالفعل بموجب شروط تورونتو . وعلى ذلك نحن نطلب الى نادي باريس مواصلة مناقشاته بشأن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ هذه التدابير بسرعة على أفضل وجه ممكن .

٤٥ - ونحن نسلم بالحاجة الى تدفقات مالية جديدة مناسبة الى البلدان النامية . ونعتقد أن السبيل المناسب لتفادي مستويات لا يمكن تحملها من الديون هو أن تتبسط البلدان النامية سياسات معززة لجذب الاستثمارات المباشرة وعودة رأس المال الهارب .

٤٦ - ونلاحظ الدور الرئيسي لمندوق النقد الدولي ، الذي ينبغي تعزيز موارده بالتنفيذ المبكر لزيادة الانصبة في إطار الاستعراض العام التاسع والتعجيل الثالث المرتبط به لمواد الاتفاق .

#### البيئة

٤٧ - سيواجه المجتمع الدولي تحديات بيئية ضخمة في القرن القادم . وما زالت ادارة البيئة تشكل مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا . وينبغي لسياساتنا الاقتصادية أن تكفل إمكانية ادامة استخدام موارد هذا الكوكب وحمايته لمصالح الاجيال الحالية

والمقبلة على حد سواء . والاقتصادات السوقية النامية هي التي يمكنها أن تحشد على أفضل وجه الموارد اللازمة لحماية البيئة ، في الوقت الذي تكفل فيه النظم الديمقراطية التنفيذ السليم لمبدأ محاسبة المسؤولين .

٤٨ - وينبغي للاعتبارات البيئية أن تدمج في المجموعة الكاملة من السياسات الحكومية المختلفة ، بطريقة تتجلى فيها تكاليفها الاقتصادية . ونحن نؤيد العمل القيم في هذا الميدان الذي يجري الاضطلاع به من جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وهذا يشمل الاستعراض المنهجي للأداء البيئي للبلدان الاعضاء ووضع المؤشرات البيئية لاستخدامها في صنع القرار .

٤٩ - وعلى الصعيد الدولي يجب علينا وضع نهج تعاوني لمعالجة المسائل البيئية . وينبغي للبلدان الصناعية أن تكون قدوة تحتذى وبذلك تشجع البلدان النامية ودول وسط أوروبا وشرقها على أداء أدوارها . ويلزم أيضا التعاون بشأن المشاكل الاقليمية . وفي هذا السياق ، نحن نرحب بتوافق الآراء الذي توصل اليه بشأن البروتوكول البيئي لمعاهدة انشاركتيكا ، الذي يهدف الى تعزيز الحفظ البيئي لهذه القارة . ونلاحظ التقدم الكبير لمرصد الصحراء والساحل فضلا عن مركز بودابست البيئي .

٥٠ - إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢ سيكون بمثابة نقطة تحول . وسوف يبرز الذروة التي وصلتها مفاوضات بيئية دولية كثيرة . ونحن نلتزم بالعمل من أجل نجاح المؤتمر وبإعطاء الدفع السياسي الضروري لإعداده .

٥١ - ونهدف الى تحقيق ما يلي حتى حلول موعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية :

(١) اتفاقية إطارية فعالة بشأن تغير المناخ ، تحتوي على تعهدات مناسبة وتعالج جميع مصادر وبؤر غازات الدفيئة . وسنسعى الى التعجيل بالعمل على وضع البروتوكولات التنفيذية بغية تعزيز الاتفاقية . وينبغي أن يلتزم جميع المشاركين في وضع وتنفيذ استراتيجيات عملية للحد من الانبعاثات المصافية لغازات الدفيئة ، مع اتخاذ تدابير لتسهيل التكيف . وستشجع الاجراءات الهامة التي تتخذها البلدان الصناعية على مشاركة البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية ، والتي تعد جوهرية بالنسبة للمفاوضات .

(ب) الاتفاق على مبادئ لإدارة ، وحفظ جميع أنواع الغابات والتنمية القابلة للاستمرار لها ، مما يؤدي الى وضع اتفاقية إيطارية بشأنها . وينبغي أن تكون هذه الاتفاقية في شكل مقبول بالنسبة للبلدان النامية حيث تنمو الغابات الاستوائية ، ومتساوقة مع الهدف من إبرام اتفاقية أو اتفاق للغابات العالمية ، وهو الهدف السخي حددناه في هيوستون .

٥٢ - وسنسى ، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الس تشجيع :

(١) تعبئة الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية على معالجة المشاكل البيئية . ونؤيد استخدام الآليات القائمة لهذا الغرض ، ولاسيما المرفق البيئي العالمي . ويمكن أن يصبح المرفق البيئي العالمي آلية التمويل الشاملة لمساعدة البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات البيئية الجديدة .

(ب) تشجيع تحسين التدفق التكنولوجي المفيدة على البلدان النامية ، باستخدام الآليات التجارية .

(ج) وضع نهج شامل للمحيطات ، بما في ذلك البحار الاقليمية . وتعمي الهمية البيئية والاقتصادية للمحيطات والبحار أنه يتعين حمايتها وادارتها بصورة قابلة للاستمرار .

(د) زيادة تطوير القانون الدولي للبيئة ، مع الاعتماد في جملة أمور على نتائج محفل سينا .

(هـ) تعزيز المؤسسات الدولية المعنية بالبيئة ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، من أجل العقد المقبل .

٥٣ - ونؤيد المفاوضات الجارية تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن اتفاقية إيطارية مقبولة تتعلق بالتنوع الحيوي ، على أن تُبرم اذا أمكن في العام المقبل . وينبغي أن تركز على حماية النظم الايكولوجية ، ولاسيما في المناطق الغنية بالأنواع الإحيائية ، بدون إعاقاة التطورات الايجابية في التكنولوجيا الحيوية .

٥٤ - ولا نزال نشعر بالقلق بالنسبة لتدمير الغابات الاستوائية . ونرحب بالتقدم المحرز في تطوير البرنامج الرائد لحفظ الغابات الاستوائية البرازيلية والذي أعدته حكومة البرازيل بالتشاور مع البنك الدولي واللجنة الأوروبية ، استجابة لمعرض بالتعاون مقدم في أعقاب قمة هيوستون . وندعو الى القيام بالمزيد من الأعمال العاجلة تحت رعاية البنك الدولي ، وبالتعاون مع اللجنة الأوروبية ، في إطار سياسات عامة ملائمة ومع إيلاء الاهتمام الشديد بالقضايا الاقتصادية والتقنية والاجتماعية . وسنقوم بتدعيم تنفيذ المرحلة الأولى للبرنامج الرائد ماليا ، باستخدام جميع المصادر المتاحة ، بما في ذلك القطاع الخاص ، والمنظمات غير الحكومية ، والمصارف الانمائية والمتعددة الاطراف ، والمرفق البيئي العالمي . وعند اتخاذ قرار بشأن تفاصيل البرنامج ، سننظر في تكملة هذه الموارد بمساعدة ثنائية ، حتى يمكن إحراز تقدم على أساس واقعي . ونعتقد أن إحراز تقدم طيب في هذا المشروع سيكون له أثر مفيد على معالجة مسألة الغابات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ونرحب أيضا بانتشار عمليات مبادلة الدين بأصول عينية ، مع التركيز على الغابات .

٥٥ - وقد كشفت آبار النفط المحترقة والبحار الملوثة في الخليج عن أننا في حاجة الى طاقة دولية أكبر لمنع الكوارث البيئية والاستجابة لها وينبغي تنفيذ جميع الاتفاقات الدولية والاقليمية لهذا الغرض بصورة كاملة ، بما في ذلك اتفاقات المنظمة البحرية الدولية . ونرحب بالمقرر الذي اتخذته برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء مركز تجريبي من أجل تقديم المساعدة البيئية العاجلة . وفي ضوء الضرر الناتج عن الإعصار الأخير في بنغلاديش ، نشجع العمل على التخفيف من أثر الفيضانات تحت رعاية البنك الدولي ، وهو ما دعونا اليه في قمة لارش .

٥٦ - وينبغي حماية الموارد البحرية الحية المهددة بسبب الافراط في صيد الاسماك والممارسات الضارة الأخرى عن طريق تنفيذ تدابير وفقا للقانون الدولي . ونحث على مراقبة التلوث البحري والامتثال للنظم التي أنشأتها المنظمات الاقليمية لمصائد الاسماك من خلال الرصد الفعال وتدابير الانقاذ .

٥٧ - وندعو الى بذل جهود أكبر في التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا البيئيين ، ولاسيما :

(١) البحث العلمي في مجال المناخ العالمي ، بما في ذلك الرصد بواسطة التوابع الاصطناعية ورصد المحيطات . وينبغي على جميع البلدان ، بما في ذلك البلدان

النامية ، أن تشارك في هذا الجهد البحثي . ونرحب بتطوير الخدمات المتعلقة بالمعلومات من أجل مستعملي بيانات رصد الأرض منذ انعقاد قمة هيوستون .

(ب) تطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة والبيئة ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة ببرامج تكنولوجية مبتكرة .

#### المخدرات

٥٨ - نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في هذا الميدان منذ انعقاد اجتماعات هيوستون ، ولاسيما دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ حيز النفاذ . ونرحب بإنشاء برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات .

٥٩ - وسنزيد من جهودنا لخفض الطلب على المخدرات كجزء من برامج العمل الشاملة لمكافحة المخدرات . وسنواصل جهودنا لمكافحة كارثة الكوكايين وسنعمل على تناغم هذه الجهود بزيادة الاهتمام بالهيريويين ، الذي لا يزال المخدر الشديد الرئيسي في أوروبا وآسيا . وهناك حاجة الى تعاون معزز سواء لخفض انتاج الهيريويين في آسيا أو لوقف تدفقه على أوروبا . وقد زادت التغييرات السياسية في وسط وشرق أوروبا وفتح الحدود من خطر اساءة استعمال المخدرات وسهلت الاتجار غير المشروع فيها ، ولكنها أتاحَت أيضا مجالا أوسع للعمل المتضافر على نطاق أوروبا بأكملها لمكافحة المخدرات .

٦٠ - ونطري جهود "مجموعة دبلن" المكونة من حكومات أوروبية وأمريكية شمالية وآسيوية لتركيز الاهتمام والموارد على مشاكل انتاج المخدرات والاتجار فيها .

٦١ - ونشني على انجازات أفرقة العمل التي أنشأتها اجتماعات القمة السابقة والتي حظيت بتأييد عدد متزايد من البلدان :

(أ) نحث جميع البلدان على الاشتراك في الكفاح الدولي ضد غسيل الأموال والتعاون مع أنشطة الفرقة العاملة المعنية بالاجراءات المالية . ونؤيد بشدة الاتفاق على عملية تقييم متبادلة للتقدم الذي يحرزه كل بلد مشترك في تنفيذ توصيات الفرقة العاملة المعنية بالاجراءات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال . ونؤيد توصية الفرقة العاملة المعنية بالاجراءات المالية بأن تعمل على أساس مستمر وأن تقوم منظمته بالتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتزويدها بأمانة .



(ب) نرحب بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالاجراءات الكيميائية ونؤيد التدابير التي أوصت بها لمقاومة التحويل الكيميائي ، والقائمة على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في المخدرات لعام ١٩٨٨ . ونتطلع الى الاجتماع الخامس في آسيا ، والذي سيركز على الهيرويين ، واجتماع الفرقة العاملة المعنية بالاجراءات الكيميائية المقرر عقده في آذار/مارس ١٩٩٣ ، والذي سينظر في المستقبل المؤسسي لهذا العمل .

٦٣ - ونهتم بتحسين قدرة وكالات انفاذ القوانين على استهداف التحركات غير المشروعة للمخدرات بدون المساس بالانتقال المشروع للأشخاص والسلع . وندعو مجلس التعاون الجمركي الى تعزيز تعاونه مع روابط شركات التجارة والنقل الدولية لهذا الغرض ووضع تقرير قبل الاجتماع المقبل لقممتنا .

#### الهجرة

٦٣ - قدمت الهجرة ، ويمكن أن تقدم ، مساهمة قيّمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في ظل ظروف ملائمة ، بالرغم من أن هناك قلقا متزايدا بالنسبة لضغوط الهجرة في جميع أرجاء العالم ، والتي ترجع الى مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ونرحب بزيادة اهتمام مجلس التعاون والتنمية في الميسدان الاقتصادي بهذه القضايا وقد نرغب في العودة اليها في قمة مقبلة .

#### الاجتماع المقبل

٦٤ - لقد قبلنا دعوة من المستشار كول لعقد قممتنا المقبلة في ميونيخ بألمانيا في تموز/يوليه ١٩٩٣ .

١٧ تموز/يوليه ١٩٩١

## المرفق الثاني

### الإعلان السياسي

#### تعزيز النظام الدولي

١ - نحن ، قادة بلداننا السبعة وممثلو الاتحاد الأوروبي ، نجدد التزامنا الشا بست بالمشال الأعلى المنشود بتحقيق عالم سلمي عادل ديمقراطي مزدهر . إن المجتمع الدولي يواجه تحديات جسيمة ، ولكن هناك أيضا ما يدعو إلى الأمل . ويجب علينا أن نعمل نهج المتعدد الأطراف في حل المشاكل المشتركة ونعمل على تقوية النظام الدولي الذي تظل الأمم المتحدة ، استنادا إلى ميثاقها ، تشكل جزءا هاما منه . ونحن ندعو قيادة الأمم الأخرى إلى الاشتراك معنا في هذا المسعى .

٢ - ومن دواعي الأمل والتشجيع أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، يدعمه في ذلك المجتمع الدولي أثبت خلال أزمة الخليج أنه قادر على أداء دوره في استعادة السلم والأمن الدوليين وحل النزاعات . والآن بعد أن خلقنا وراءنا المواجهة بين الشرق والغرب التي اتسمت بها العقود الأربعة الماضية ، يجب على المجتمع الدولي أن يرسخ هذه الروح الجديدة من التعاون ليس في الشرق الأوسط وحده بل حيثما وجد خطر أو نزاع يهدد بالاندلاع أو تحديات أخرى تجب مواجهتها .

٣ - ونحن نعتقد أن الظروف مهيأة الآن كيما تفي الأمم المتحدة بما وعد به مؤسوها وتحقق رؤياهم . وسيكون للأمم المتحدة ، بعد تجدد حياتها ، دور أساسي في تعزيز النظام الدولي . وإننا لنقطع على أنفسنا عهدا بجعل الأمم المتحدة أقوى وأكفأ وأنجع توخيا لحماية حقوق الإنسان ، وصون السلم والأمن للجميع ، وردع العدوان . وسنعمل من الدبلوماسية الوقائية أمرا ذا أولوية عليا للمساعدة على درء نشوب نزاعات فبي المستقبل وذلك من خلال جعل المعتدين المحتملين على بيئة بعواقب أعمالهم . وينبغي تقوية دور الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم ، ونحن مستعدون لدعم هذا المسعى بقوة .

٤ - ونحن نلاحظ أن الطبيعة العاجلة والقاهرة للمشكلة الإنسانية التي نشأت في العراق بسبب القمع العنيف الذي مارسته الحكومة اقتضت اتخاذ إجراء استثنائي من المجتمع الدولي عملا بقرار مجلس الأمن ٦٨٨ . ونحن نحث الأمم المتحدة والوكالات

المنتسبة إليها على أن تكون على استعداد للنظر في اتخاذ إجراء مماثل في المستقبل إذا اقتضت الظروف ذلك . إذ لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف موقف المتفرج في الحالات التي يمل فيها انتشار المعاناة البشرية الناشئة عن المجاعات أو الحروب أو أعمال القمع أو تدفقات اللاجئين أو الأمراض أو الفيضانات إلى حدود عاجلة وقاهرة .

٥ - إن المآسي الأخيرة التي حدثت في بنغلاديش والعراق والقرن الأفريقي تدل على الحاجة إلى تعزيز جهود الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من حيث التمديد لحالات الطوارئ . ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستجابة إلى نداء الأمين العام الداعي إلى تقديم التبرعات . ونود أن تتخذ خطوات ترمي إلى تعزيز تنسيق جميع جهود الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة في حالات الكوارث الكبرى والتعجيل بتنفيذها بصورة فعالة . وإن هذه المبادرات ، باعتبارها جزءاً من مسعى عام لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية ، يمكن أن تشمل ما يلي :

(أ) تعيين موظف رفيع المستوى مسؤول أمام الأمين العام للأمم المتحدة وحده ، يتكفل بتوجيه أية استجابة دولية لحالات الطوارئ على نحو فوري جيد التكامل ، كما يتولى تنسيق نداءات الأمم المتحدة ذات الصلة بتلك الحالات ؛

(ب) وادخال تحسينات على الترتيبات التي يمكن من خلالها تعبئة الموارد المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة والدعم المقدم من البلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وقت الأزمات .

وآنذاك تكون الأمم المتحدة قادرة على اتخاذ الإجراء المبكر الذي افْتُقِد وجوده في بعض الأحيان في الماضي . وينبغي للأمم المتحدة كذلك أن تستخدم كل قدرتها على الإنذار المبكر لتنبيه المجتمع الدولي إلى الأزمات المقبلة وللعمل على إعداد خطط للطوارئ تتضمن مسألة التخصيص المسبق للموارد والمواد التي ستكون متوفرة لمواجهة تلك الطوارئ .

٦ - لقد شهد العالم ، منذ آخر مرة اجتمعنا فيها ، غزو الكويت واحتلاله ثم تحريره بعد ذلك . وإن استجابة المجتمع الدولي الساحقة في عملية نقض ضم دولة صغيرة بالقوة يشكل دليلاً على التفضيل العام للقيام بما يلي :

- اتخاذ إجراءات جماعية لمواجهة حالات تهديد السلم ولدرء العدوان

- وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية

- ودعم حكم القانون

- وحماية حقوق الإنسان

وهذه المبادئ تعتبر أساسية لإقامة علاقات متحضرة بين الدول .

٧ - ونحن نعرب عن تأييدنا لما تقوم به بلدان الخليج وجيرانها لضمان أمنها في المستقبل . ونعتزم الإبقاء على الجزاءات المفروضة على العراق لغاية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا ، وريثما يتسنى لشعب العراق ولجيرانه العيش دون أن يخشوا الترهيب أو القمع أو الاعتداء . أما الشعب العراقي فهو يستحق فرصة اختيار زعامته بصورة علنية وديمقراطية . ونتطلع إلى الانتخابات المقبلة في الكويت وإلى تحسين حالة حقوق الإنسان فيها وفي المنطقة .

٨ - ونحن نعلق أهمية تفوق كل أهمية على بدء عملية ترمي إلى تحقيق سلم شامل عادل دائم بين إسرائيل وجيرانها العرب بمن فيهم الفلسطينيون . وينبغي أن يقوم هذا السلم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلم . ونحسن نؤيد مفهوم عقد مؤتمر للسلم يبدأ مفاوضات متوازنة ومباشرة بين إسرائيل وممثلي الفلسطينيين من ناحية وإسرائيل والدول العربية من ناحية أخرى . ونؤكد استمرار تأييدنا للمبادرة الأمريكية الحالية الرامية إلى دفع عملية السلام ، تلك العملية التي نعتقد أنها توفر أفضل أمل للتقدم صوب تسوية . ونحث جميع أطراف النزاع على اتخاذ تدابير متبادلة ومتوازنة لبناء الثقة . وإظهار المرونة اللازمة لعقد مؤتمر للسلم على الأساس المبين في هذه المبادرة . ونحن نعتقد ، في هذا الصدد ، أنه ينبغي وقف المقاطعة العربية مثلما ينبغي وقف السياسة الإسرائيلية القائمة على بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

٩ - ونحن نلاحظ بارتياح الآفاق التي يتيحها عودة الأمن إلى لبنان . وسنواصل تأييد الجهود التي تبذلها السلطات اللبنانية من أجل أن يتحقق تنفيذ عملية اتفـاق الطائف ، مما يؤدي إلى خروج جميع القوات الأجنبية وإلى عقد انتخابات حرة .

١٠ - ونحن نعرب عن رغبتنا في دعم تنمية التعاون الاقتصادي بين بلدان الشرق الاوسط على أساس سياسات ليبرالية تهدف إلى تشجيع إعادة تصدير رأس المال ، وزيادة الاستثمار وتقليص الحواجز أمام التجارة . وينبغي أن تصاحب هذه السياسات جهود شاملة على المدى الطويل لتحقيق مزيد من الاستقرار للشرق الاوسط ومنطقة البحر المتوسط .

١١ - ونحن نرحب بالمزيد من التقدم الكبير الذي تحقق في الاصلاح السياسي والاقتصادي في بلدان وسط وشرق أوروبا خلال العام الماضي ، ونذكر أن الحاجة تدعو إلى مواصلة هذه المكاسب خلال مرحلة الانتقال الصعبة ، بما في ذلك الجهود التي تبذل من خلال المبادرات الاقليمية . ويهمننا كثيرا نجاح إصلاحات السوق والديمقراطية في وسط وشرق أوروبا ، ونلتزم بدعم هذه الإصلاحات دعما كاملا . كما أننا نلاحظ التقدم في ألبانيا باتجاه اللحاق بمجتمع الأمم الديمقراطية .

١٢ - ويظل دعمنا لعملية الإصلاح الجذري التي تجري في الاتحاد السوفياتي قويا كما كان دائما . ونحن نعتقد أن التفكير الجديد في السياسة الخارجية السوفياتية ، الذي قدم الكثير نحو تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب وتقوية نظام السلم والأمن المتعدد الأطراف ، ينبغي أن يطبق على نطاق شامل . فنحن نأمل أن تنعكس هذه الروح الجديدة من التعاون الدولي بشكل كامل في آسيا كما في أوروبا . ونحن نرحب بالجهود التي تبذل لخلق اتحاد جديد يقوم على أساس الرضا لا على الإخضاع ، ويستجيب استجابة حقيقية لرغبات الشعوب في الاتحاد السوفياتي . وهذه مهمة ضخمة للغاية : وهي قيام اتحاد سوفياتي منفتح وديمقراطي قادر على أداء دوره الكامل في بناء الاستقرار والثقة في العالم . ونكرر من جديد التزامنا بالعمل مع الاتحاد السوفياتي في دعم جهوده لخلق مجتمع منفتح ، وديمقراطية تعددية ، واقتصاد سوقي . ونحن نأمل أن تؤدي المفاوضات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والحكومات المنتخبة بالجمهوريات البلطيقية إلى الوصول إلى حل لمستقبلهم بطريقة ديمقراطية ووفقا للتطلعات المشروعة لشعوبهم .

١٣ - إن تقرير مستقبل شعوب يوغوسلافيا هو أمر يخص هذه الشعوب . ومع ذلك فإن الحالة في يوغوسلافيا لاتزال تشير قلقا بالغا . فالقوة العسكرية وسفك الدماء لا يمكن أن يؤديا إلى تسوية دائمة ، وإنما سيعرضان الاستقرار الشامل للخطر . ونحن ندعو إلى وقف العنف ، ووقف نشاط القوات العسكرية وعودتها إلى شكناتها ، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار . ونحن ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بإحكام اتفاق بريوني بمصيغته الحالية . ونرحب بجهود المجتمع الاوروبي ودوله الاعضاء في المساعدة في حل الازمة

اليوغوسلافية . ولذلك فنحن ندعم إرسال مراقبي دول السوق الأوروبية إلى يوغوسلافيا ، في إطار آلية الطوارئ المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وسنبذل كل ما في وسعنا ، مع غيرنا في المجتمع الدولي ، لتشجيع ودعم عملية الحوار والمفاوضات وفقا للمبادئ المجسدة في البيان الختامي لهلسنكي وفي ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة ، وخاصة منها احترام حقوق الإنسان ، بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق الشعوب في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة والاعراف ذات الصلة بالقانون الدولي ، بما في ذلك ما يتصل بالسلامة الإقليمية . إن عودة الحالة الراهنة إلى طبيعتها سوف يتيح لنا أن نسهم في عملية الإنعاش الاقتصادي التي لا بد منها للبلد .

١٤ - ونحن نرحب بالتطورات الإيجابية في جنوب افريقيا حيث تهاوت أخيرا الاعمدة التشريعية للفصل العنصري . ونأمل أن يتبع هذه الخطوات الهامة تصفية فعلية للفصل العنصري وتحسين في حالة أفقر قطاعات السكان في جنوب افريقيا . ونأمل أن تبدأ ، في وقت قريب ، المفاوضات بشأن دستور جديد يؤدي إلى ديمقراطية غير عنصرية ، وألا يعوق هذه المفاوضات ذلك التفجر المأساوي للعنف . يجب أن تبذل كل الأطراف أقصى ما في وسعها لحل مشكلة العنف . ويساورنا القلق خشية أن يتمدد الأساس لبناء جنوب افريقيا غير عنصرية بتساعد المشاكل الاجتماعية وتدني الأفاق الاقتصادية لغالبية السكان ، وهو ما أسهم في العنف . إن الحاجة تدعو وبشدة إلى استئناف النمو الاقتصادي للمساعدة على إزالة الغبن في توزيع الثروة والفرص . إن جنوب افريقيا في حاجة إلى اتباع سياسات جديدة في المجالات الاقتصادية وفي مجال الاستثمار يتيح لها الوصول الطبيعي إلى جميع مصادر الاقتراض الأجنبي . وتحتاج جنوب افريقيا ، بالإضافة إلى جهودها الداخلية ، إلى عون من المجتمع الدولي ، خاصة في المجالات التي قاست فيها الأغلبية طويلا من الحرمان : التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية . ونحن سنوجه مساعداتنا إلى هذه الأغراض .

١٥ - وأخيرا فنحن نتطلع إلى مزيد من تقوية النظام العالمي عن طريق جهود دائمة ومتواصلة لقمع الإرهاب وأخذ الرهائن . ونحن ندعو إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون أي شرط حيثما كانوا ، وإلى معرفة مصير جميع الأشخاص الذين أخذوا رهائن والذين ربما ماتوا أثناء احتجاجهم . ونحن نرحب بالتعهدات التي قطعتها على نفسها الحكومات ذات التأثير على محتجز الرهائن بأن تعمل على إطلاق سراحهم ، ونحثها على تكثيف جهودها لتحقيق هذه الغاية ، ونقدم مواساتنا إلى أصدقاء وأقارب المحتجزين . ونحسب أننا نؤكد من جديد إدانتنا لجميع أنواع الإرهاب . وسنعمل معاً على وقف الإرهاب ومنهضته

بكل السبل الممكنة في إطار القانون الدولي والتشريع الوطني ، وخاصة في مجالات الطيران المدني الدولي ووضع علامات على المتفجرات البلاستيكية كي يمكن تعقبها .

\* . \* . \*

١٦ - ويظل هذا المحفل يتيح فرصة قيمة لممثلي أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية لمناقشة التحديات الحاسمة في السنوات القادمة . ولكننا لا يمكننا أن نحقق النجاح وحدنا . ولذلك ندعو قادة الدول الأخرى إلى أن ينضموا إلينا في جهودنا من أجل القيام بإسهام عملي ومتواصل في قضية السلم والأمن والحرية وحكم القانون . وهي المستلزمات الأساسية في محاولة الوصول إلى مزيد من العدل والرخاء في أنحاء العالم أجمع .

### المرفق الثالث

#### إعلان بشأن نقل الأسلحة التقليدية وعدم انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية

١ - نحن ، رؤساء دول وحكومات وممثلي الاتحاد الأوروبي ، قد أبرزنا ، في اجتماعنا الذي عقد في هيوستون في العام الماضي ، الاخطار التي يشكلها ، على المجتمع الدولي ، انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وما يرتبط بها من منظومات إيصال القذائف ، وقد ألفت أزمة الخليج الضوء على الاخطار التي يشكلها الانتشار الجامح لهذه الأسلحة وحيازة الأسلحة التقليدية بكميات مفرطة . وأن مسؤولية الحلولة دون عودة هذه الاخطار الى الظهور لابد أن يتقاسمها موردو الأسلحة والبلدان المتلقية على حد سواء وكذلك المجتمع الدولي بأسره . وكما يتضح من المبادرات التي اقترحها عدد منا ، مجتمعين أو فرادى ، فإن كلا منا عاقد العزم على التمدد ، في المحافل المختصة ، لهذه الاخطار سواء في الشرق الاوسط أو في غيره من المناطق .

#### نقل الأسلحة التقليدية

٢ - إننا نسلم بأن دولا كثيرة تعتمد على واردات الأسلحة لضمان مستوى معقول من الأمن ، والحق الاصيل في الدفاع عن الذات معترف به في ميثاق الأمم المتحدة . وستظل التوترات قائمة في العلاقات الدولية مادام التنازع في المصالح المؤدي اليها دون معالجة أو حل . ولكن نزاع الخليج قد بيّن كيف يمكن أن يقوّض السلم والاستقرار عندما يتمكن بلد ما من الحصول على ترسانة هائلة تتجاوز احتياجات الدفاع عن الذات ويهدد جيرانه . ولقد عقدنا العزم على ضمان ألا تتكرر إساءة الاستعمال هذه . وإننا نؤمن بأنه يمكن إحراز تقدم إذا ما طبقت جميع الدول المبادئ الثلاثة : العلانية والتشاور والعمل .

٣ - وينبغي توسيع نطاق "مبدأ العلانية" ليشمل عمليات النقل الدولي للأسلحة التقليدية والتكنولوجيا العسكرية المتملة بها . وكخطوة في هذا الاتجاه ، فإننا نؤيد اقتراح إنشاء سجل عالمي لعمليات نقل الأسلحة تحت إشراف الأمم المتحدة ، وسنعمل على اعتماده في وقت مبكر . وهذا السجل سينبه المجتمع الدولي لأي محاولة تقوم بها دولة لتكوين أرصدة من الأسلحة التقليدية تتجاوز مستوى معقول . وينبغي لجميع الدول أن تقدم المعلومات بصورة منتظمة بعد أن تتم عمليات النقل . كما نحث على زيادة



الصراحة بشأن الارصدة العامة من الاسلحة التقليدية . ونعتقد بأن إتاحة مثل هذه البيانات ووضع إجراء . لطلب التوضيح ، سيكون أحد التدابير القيمة لبناء الثقة والأمن .

٤ - وينبغي الآن تعزيز مبدأ "التشاور" عن طريق التنفيذ السريع للمبادرات الأخيرة الداعية إلى إجراء مناقشات بين كبار مصدري الاسلحة بهدف الاتفاق على نهج موحد لإزاء المبادئ التوجيهية المطبقة في نقل الاسلحة التقليدية . وإننا نرحب بافتتاح المناقشات مؤخرا بشأن هذا الموضوع . وتشمل هذه المناقشات المحادثات المشجعة التي جرت في باريس بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه ؛ وكذلك المناقشات الجارية في إطار الاتحاد الأوروبي والسدول الأعضاء فيه . وسيواصل كل منا القيام بدور بناء في هذه العملية الهامة في تلك المحافل وغيرها من المحافل المناسبة .

٥ - ويقتضي مبدأ "العمل" منا جميعا أن نتخذ التدابير لمنع تكوين البلدان لترسانات غير متناسبة مع حجمها . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن تمتنع جميع البلدان عن عمليات نقل الاسلحة التي من شأنها أن تزعزع الاستقرار أو تزيد التوترات القائمة حدة . وينبغي التحفظ بصورة خاصة عند نقل أسلحة التكنولوجيا المتقدمة وعند بيع الاسلحة للبلدان والمناطق التي تسم بأهمية خاصة . وينبغي بذل جهود خاصة لتحديد الأصناف الحساسة والقدرة الإنتاجية فيما يتعلق بالاسلحة المتقدمة والتي يمكن فرض قيود مماثلة على نقلها . وينبغي لجميع الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ هذه المعايير بدقة . وإننا نعتزم أن نولي هذه القضايا اهتمامنا الوثيق المستمر .

٦ - إن العدوان العراقي وحرب الخليج التي ترتبت عليه يظهران للعيان التكاليف الباهظة التي يتحملها المجتمع الدولي من جراء النزاع العسكري ، وإننا نعتقد أن الاعتدال في مستوى الإنفاق العسكري جانب رئيسي من جوانب السياسة الاقتصادية السليمة والحكم الكفء . وفي حين تتصارع جميع البلدان بمطالبات متنافسة على الموارد الشحيحة ، فإن الإنفاق المفرط على الاسلحة من جميع الأنواع يحول الموارد عن الحاجة الملحة إلى التصدي للتنمية الاقتصادية . وهو يمكن أيضا أن يؤدي إلى تراكم ديون كبيرة بدون إيجاد الموارد التي يمكن بها خدمة تلك الديون . وإننا نلاحظ بعين التأييد التقرير الصادر مؤخرا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقرارات الأخيرة التي اتخذتها عدة بلدان مانحة بأن تأخذ في اعتبارها الإنفاق العسكري حيثما يكون غير متناسب ، عند وضع برامج المعونة ، ونشجع جميع البلدان المانحة الأخرى على أن

تحدو حذوا مماثلا . ونحن نرحب بالاهتمام الذي أولاه مؤخرا المدير الإداري لمندوب  
النقد الدولي ورئيس البنك الدولي للإنفاق العسكري المخرط ، في إطار الحد من الإنفاق  
العام غير المثمر .

#### عدم الانتشار

٧ - إننا يساورنا بالغ القلق بسبب انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية  
والكيميائية ومنظومات إيصال القذائف . ونحن عازمون على مجابهة هذا الخطر عن طريق  
تعزيز نظم عدم الانتشار والتوسع فيها .

٨ - إن على العراق أن يلتزم تماما بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ الذي يحدد متطلبات  
تدمير أسلحته النووية والبيولوجية وقدراته من وسائل الحرب الكيميائية والقذائف أو  
إزالتها أو جلعها عديمة الضرر ، تحت إشراف دولي ، وكذلك متطلبات التحقق والرمـد  
الطويل الأجل لضمان عدم تطوير قدرة العراق فيما يتعلق بمنظومات هذه الأسلحة في  
المستقبل . ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، فإننا سنقدم كل مساعدة للجنة  
الخامسة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى يمكنهما تنفيذ  
مهامهما على الوجه الكامل .

٩ - وفي الميدان النووي ، فإننا :

- نعيد تأكيد عزمنا على العمل من أجل التوصل الى توافق في الآراء على  
أوسع نطاق ممكن لصالح وضع نظام منصف ومستقر لعدم الانتشار يستند الى  
توازن بين عدم انتشار الأسلحة النووية وتطوير استخدامات الطاقة  
النووية في الأغراض السلمية .

- نعيد تأكيد أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وندعو جميع  
الدول الأخرى غير الموقعة الى الانضمام الى هذا الاتفاق ؛

- نطلب الى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تخضع جميع  
أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تعهد  
ركيزة النظام الدولي لعدم الانتشار ؛

- نحث جميع الدول الموردة على اعتماد وتنفيذ المبادئ التوجيهية لمجموعة الموردين للأسلحة النووية ؛

ونرحب بقرار البرازيل والأرجنتين إبرام اتفاق ضمانات كامل النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واتخاذ خطوات لوضع معاهدة ثلاثيولوجية موضوع النفاذ ، وكذلك انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار .

١٠ - وسيعمل كل منا أيضا على تحقيق ما يلي :

- هدفنا المشترك المتمثل في استمرار تطبيق نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه لما بعد عام ١٩٩٥ ؛

- تعزيز وتحسين نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

- اتخاذ تدابير جديدة في مجموعة الموردين للأسلحة النووية لضمان فرض ضوابط ملائمة على تصدير السلع ذات الاستعمال المزدوج .

١١ - وإننا نتوقع أن ينجح مؤتمر استعراض الأسلحة البيولوجية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر في تعزيز تنفيذ الاحكام الحالية للاتفاقية عن طريق تقوية وتوسيع نطاق تدابيرها المتعلقة ببناء الثقة واستكشاف المجال لوضع تدابير تحقق فعالة . وكل منا يشجع انضمام الدول الأخرى الى الاتفاقية ويحث جميع الأطراف على أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب الاتفاقية . وكل منا يؤمن بأن عقد مؤتمر استعراض ناجح يفضي الى تعزيز تنفيذ استعراض الأسلحة البيولوجية ، سيكون بمثابة إسهام هام في منع انتشار الأسلحة البيولوجية .

١٢ - إن إجراء مفاوضات ناجحة بشأن اتفاقية قوية شاملة يمكن التحقق منها بفعالية ، تحظر الأسلحة الكيميائية وتنضم اليها جميع الدول هو أفضل سبيل لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية . وإننا نرحب بالإعلانات الأخيرة من جانب الولايات المتحدة ونعتقد أنها ستسهم في الإبرام السريع لهذه الاتفاقية . ونأمل في عقد المفاوضات بنجاح في أقرب وقت ممكن . ونعيد تأكيد اعتزامنا أن نصبح أطرافا أصلية في الاتفاقية . ونحث الآخرين على أن يصبحوا أطرافا في أقرب فرصة ممكنة حتى يمكن وضع الاتفاقية موضع النفاذ في أقرب وقت ممكن .

١٣ - كما يجب أن نعزز الضوابط المفروضة على الصادرات التي يمكن أن تسهم في انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية . ونرحب بالتدابير التي اتخذها أعضاء مجموعة استراليا والدول الأخرى بشأن الرقابة على الصادرات من المركبات الأولية للأسلحة الكيميائية والمعدات ذات الصلة . ونسعى إلى تحقيق توافق وثيق بشكل متزايد في الممارسات بين جميع الدول المصدرة . ونحث جميع الدول على دعم هذه الجهود .

١٤ - إن هدفنا هو الحظر الكلي والفعال لجميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية . وإن استخدام هذه الأسلحة هو اعتداء على الإنسانية . ويتفق كل منا على النظر فورا ، في حالة استخدام دولة ما لهذه الأسلحة ، في فرض تدابير صارمة ضد تلك الدولة سواء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو في غيره من المحافل .

١٥ - لقد أضاف انتشار منظومات إيصال القذائف بعدا جديدا من عدم الاستقرار إلى المجتمع الدولي في مناطق كثيرة من العالم . ونحن بمفتنا مؤسسي "نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف" ، نرحب بتوسيع نطاقه ليشمل دولا أخرى عديدة في السنتين الماضيتين . ونحن نؤيد النداء المشترك الصادر في اجتماع طوكيو بشأن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩١ الموجه إلى جميع البلدان باعتماد تلك المبادئ التوجيهية . وهذه المبادئ التوجيهية ليس القصد منها أن تشبط التعاون في مجال استخدام الفضاء في الأغراض السلمية والعلمية .

١٦ - إن بإمكاننا أن نسهم إسهاما هاما في الحد من أخطار الانتشار وعمليات نقل الأسلحة التقليدية . وستواصل جهودنا ومشاوراتنا بشأن هذه المواضيع ، بما في ذلك جهودنا ومشاوراتنا مع البلدان الموردة الأخرى ، في جميع المحافل المناسبة بهدف تهيئة مناخ جديد من الضوابط العالمية . ولن يكتب لنا النجاح إلا إذا أزرنا الآخرون ، ومن بينهم البلدان المتلقية ، وإلا إذا وجد المجتمع الدولي جهوده في مسعى جديد من أجل إزالة هذه التهديدات التي يمكن أن تعرض سلامة جميع شعوبنا للخطر .

١٦ تموز/يوليه ١٩٩١

-----